القطاع غير الرسمي
في سوق العمل الجزائري
دراسة تحليلية تقييمية للفترة
(٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠)

علي بودلال(*)
أستاذ محاضر، كلية الاقتصاد والتسيير
والتجارة، جامعة تلمسان ـ الجزائر.

(*) البريد الإلكتروني: boudellala@yahoo.com.

مقدمة

يشكّل القطاع غير الرسمي نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي في البلدان العربية، وتؤكد آخر تقديرات البنك الدولي أن هذا القطاع يساهم في ما يعادل ثلث الناتج المحلي الإجمالي وثلثي الوظائف في هذه الدول، وباستثناء دول الخليج التي لا تزيد فيها حصة القطاع غير الرسمي على ٧ بالمئة من مجموع الوظائف وتراوح نسبة القطاع غير الرسمي ما بين ٣٣ بالمئة و٦٦ بالمئة في مختلف باقي الدول كل على حسب درجة تحضُّر اقتصادها وتطوره. ويحتل هذا الأخير موقعاً هاماً في اقتصادات البلدان النامية؛ إذ يتضح من خلال تقدير تقريبي لمنظمة العمل الدولية أن إجمالي عدد العاملين في القطاع غير الرسمي في العالم النامي يقارب ٣٠٠ مليون شخص، وتتفاوت نسبة العاملين فيه من بلد إلى آخر تبعاً لعوامل عدة من أهمها:

١ ـ الداخلون الجدد إلى سوق العمل.
٢ ـ عدم قدرة الاقتصاد الرسمي على توفير فرص عمل للاستيعاب.
٣ ـ النظام السائد في البلاد.
٤ ـ سوء توزيع الدخول والثروات.
٥ ـ درجة التحضر.

ويشير تقدير منظمة العمل الدولية (O. I. T) إلى أن نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي في آسيا تراوح بين ٤٠ ـ ٦٠ بالمئة من العاملين في القطاع الحديث، وأن عدد العاملين في القطاع غير الرسمي في أمريكا اللاتينية وصل إلى ٣٠ مليون شخص[١]. وتشير دراسات أخرى إلى أن نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي في المكسيك تقدر بـ ٢٠ ـ ٥٠ بالمئة من مجمل العاملين في القطاع الحضري[٢]، وأن عدد العاملين في القطاع غير الرسمي في البرازيل قد بلغ ٧,١٢ مليون شخص[٣].

وتتضح أهمية القطاع غير الرسمي، من ناحية أخرى، في مساهمته في الناتج الإجمالي للبلدان النامية؛ على الرغم من صعوبة التوصل إلى تقديرات دقيقة لمساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج الداخلي الخام بسبب التباين في تعريف هذا القطاع وتعذر الإحاطة بجميع المعطيات اللازمة نظراً إلى طبيعة أنشطته؛ ولهذا يستند في تقديراته إلى المسوح الميدانية. ووفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية فإن مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج الداخلي الخام تتراوح ما بين ٥ بالمئة و٣٥ بالمئة للعديد من البلدان النامية. كما تشير إحدى الدراسات إلى أن مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج الداخلي الخام للبرازيل تمثل ٨ بالمئة من مجمل الناتج الإجمالي، وأن أنشطة القطاع غير الرسمي في البرازيل قد حققت في سنة ١٩٩٧ أرباحاً بلغت ٩,٢ مليار دولار.

---

(١) **مأزق القطاع غير النظامي: تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية الذي قدم في الدورة ٧٨ لمؤتمر العمل الدولي لعام ١٩٩١** (جنيف: منظمة العمل الدولية، ١٩٩١)، ص ٢٣.

(٢) Exico4s N<I of Geography Statistiques and Data Complications.

(٣) Francisco Neves, Milking Do, <http://www.brazil.com>.

أولاً: خصائص القطاع غير الرسمي

يعود التعريف الأول للقطاع غير الرسمي الذي قبله مكتب العمل الدولي (B. I. T) ودعمته منظمة العمل الدولية إلى سنة ١٩٧٢، وقد تم صوغه على أساس نتائج تحقيق أنجز في كينيا، استناداً إلى معايير حددها الخبير هارت (K. Hart) سنة ١٩٧١ يعتبر فيها كل نشاط ضمن القطاع غير الرسمي إذا توافرت فيه الخصائص الآتية:[٤] (١) سهولة دخول السوق؛ (٢) استعمال الموارد المحلية؛ (٣) الملكية العائلية للمؤسسة؛ (٤) التكنولوجيا ذات الكثافة العليا للعمل؛ (٥) التكوين المكتسب خارج النظام المدرسي؛ (٦) أسواق ذات المنافسة غير المنظمة؛ (٧) نشاطات على نطاق صغير.

وفي سنة ١٩٩٣، تبنى مكتب العمل الدولي في إطار الندوة الدولية الخامسة عشرة لإحصاءي العمل تعريفاً جديداً للاقتصاد (القطاع) غير الرسمي بإضافة معايير أخرى جديدة، ويعرّف هذا الأخير بشكل عام باعتباره: «مجمل النشاطات الصغيرة المستقلة، بواسطة عمال أجراء أو غير أجراء، والتي تمارس خاصة بمستوى تنظيمي وتكنولوجي ضعيف، ويكمن هدفها الرئيسي في توفير مناصب شغل ودخول للذين يعملون بها وتمارس بدون الموافقة الرسمية للسلطات، وهي لا تخضع لمراقبة الآليات الإدارية والجبائية».

١ ـ القطاع غير الرسمي في الجزائر

يصعب وصف وتحليل النظام الاقتصادي للدولة وإعادة الخطط ومتابعة تنفيذها وتقييمها دون توافر المؤشرات الاقتصادية الأساسية كالإنتاج والإنفاق الاستهلاكي النهائي والاستثمار والصادرات والواردات وغيرها. ويصعب أيضاً ربط المتغيرات المشار إليها بعضها ببعض وتتبّع العلاقات بينها دون عرضها في جداول وحسابات من خلال ما يعرف بالحسابات الوطنية.

وفي الاقتصاد الجزائري تعتبر الحسابات الوطنية من أهم الأدوات التي تستخدم في إعداد الخطط وتقييمها، وإعداد الدراسات والبحوث التي تخدم أهداف التنمية الوطنية بما توفره من بيانات ومؤشرات اقتصادية عن الإنتاج والدخل والاستثمار وغيرها. إن شمول الإنتاج الاقتصادي بشكل متكامل يعتبر من العناصر الحيوية لجودة الحسابات الوطنية الجزائرية. وهذا الشمول يصعب تحقيقه في أحيان كثيرة بسبب الصعوبات التي تكتنف حسابَ أو تقديرَ أنواعٍ من الأنشطة الاقتصادية التي يصعب الحصول على بيانات حولها واستخدامها في إعداد الحسابات الوطنية لأن إنتاج هذه الأنشطة يتم تحت الأرض (Under Ground)، أو أنها غير شرعية (Illégal) أو غير رسمية (Informal)، أو للاستعمال العائلي الذاتي النهائي (Households for Own Final Use)؛ وهذه الأنشطة تدخل ضمن ما يعرف بالاقتصاد غير الملاحظ (Non Observed Economy).

وفي ما يلي دراسة للأنشطة المشار إليها وأثرها في سوق العمل الجزائري:

(٤) Bruno Lautier, *L'Economie Informelle dans le tiers monde* (Paris: La Découverte, 2004), pp. 41-51.

٢ ـ الاقتصاد غير الملاحظ

يعرف الاقتصاد غير الملاحظ بأنه مجموعة الأنشطة التي غالباً ما يصعب ملاحظتها أو رصد حتى إنتاجها، وتضم الأنشطة التالية:

أ ـ الإنتاج تحت الأرض

يعرف هذا النوع بأنه تلك الأنشطة المنتجة والقانونية ولكنها مخفية عن السلطات العامة وذلك لتجنب دفع الضرائب أو الالتزام بالقوانين والقواعد المعمول بها أو تجنب دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي.

ب ـ الإنتاج غير قانوني

ويعرف بأنه تلك الأنشطة التي تولد السلع والخدمات الممنوعة قانوناً، أو تلك الأنشطة التي يقوم بها منتجون ممنوعون بحكم القانون. ومن أمثلة هذا النوع من الإنتاج تجارة وتوزيع المخدرات، والدعارة، والقمار، والصيد الجائر، وقطع الأشجار، وإنتاج السلع بعلامات تجارية مزورة، وتهريب السلاح وأنواع معينة من السجائر والأغذية والبشر، وإعادة بيع السلع المسروقة، والرشوة، وغسل الأموال.

ج ـ الإنتاج في القطاع غير الرسمي

ويعرف هذا الإنتاج (Informal Sector Production) بأنه الأنشطة الإنتاجية التي تنطوي تحتها أنشطة غير منظمة بمنشاة أو مؤسسة (Unicorporated) في القطاع العائلي وغير مسجلة، أو أصغر من حيث حجم القوى العامة المستخدمة ويتولد منها بعض الإنتاج للتسويق. ويمثل القطاع غير الرسمي جزءاً مهماً من الاقتصاد في سوق العمل في العديد من الدول وبخاصة النامية منها كالجزائر، ويقوم بدور مهم في توفير فرص العمل وتوليد الإنتاج والدخل.

د ـ إنتاج القطاع العائلي للاستعمال الذاتي النهائي

ويعرف هذا الإنتاج بأنه تلك الأنشطة الإنتاجية التي تولد سلعاً وخدمات تستهلك مباشرة أو يتم رسملتها من قبل العائلات التي تنتجها.

ويمثل هذا النوع من الإنتاج نسبة كبيرة من الإنتاج الإجمالي للعديد من الدول ويشمل: الإنتاج العائلي من السلع والخدمات للاستخدام النهائي مثل السلع الزراعية والإنتاج الحيواني لاستهلاكها الذاتي أو للتكوين الرأسمالي الثابت الخاص بها؛ وخدمات المساكن التي تمتلكها (الخدمات المنزلية بمقابل). وعادة ما يتم الحصول على بيانات الإنتاج للقطاع العائلي من خلال المسوح العائلية التي تبين الإنتاج والدخل والاستهلاك لهذه العائلات.

٣ ـ حجم الاقتصاد غير الملاحظ في الاقتصاد الجزائري

يقسم نظام الحسابات الوطنية للأمم المتحدة (١٩٧٠) الأنشطة الاقتصادية إلى تسعة أنشطة، وعند تطبيق النظام المذكور في الحسابات الوطنية الجزائرية تم إدخال بعض التعديلات على الأنشطة المذكورة ليصبح عددها ١٢ نشاطاً رئيساً وهي: ١ ـ الزراعة والغابات وصيد الأسماك؛ ٢ ـ التعدين والمحاجر الأخرى؛ ٣ ـ الصناعات التحويلية؛ ٤ ـ التشييد؛ ٥ ـ تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق؛ ٦ ـ المال والتأمين والعقارات (عدا المساكن) وخدمات الأعمال؛ ٧ ـ النقل والتخزين والمواصلات؛ ٨ ـ ملكية المساكن؛ ٩ ـ الخدمات العامة (عدا التعليم والصحة)؛ ١٠ ـ الخدمات التعليمية؛ ١١ ـ الخدمات الصحية. ١٢ ـ الخدمات الأخرى.

وبتطبيق نظام الحسابات الوطنية للأمم المتحدة المنقح (١٩٩٣) وإعداد تقديرات الحسابات الوطنية الجزائرية للفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠١٠، طبقاً لهذا النظام أصبح عدد الأنشطة الاقتصادية (١٢) نشاطاً رئيسياً وفق التنقيح الثالث من التصنيف الدولي الموحد لجميع الأنشطة وذلك إلى جانب (٤٩) نشاطاً فرعياً. ويتم إعداد الحسابات الوطنية الجزائرية وتقدير متغيراتها من إنتاج وناتج واستثمار وادخار وغيرها، من خلال ما يتم الحصول عليه من ميزانيات وحسابات ختامية وبيانات من مختلف القطاعات والمؤسسات والهيئات والشركات وغيرها من أطراف النشاط الاقتصادي.

وتجدر الإشارة إلى أن الحسابات الوطنية الجزائرية تعاني مشكلة شمول بيانات القطاع الخاص التي تدخل في تقدير الإنتاج والناتج على المستوى القطاعي، إلى جانب صعوبة تقدير الاستثمار الخاص والاستهلاك الخاص.

وبالرغم من المحاولات المتكررة التي تمت لتقدير الإنتاج والناتج وكذلك الاستثمار للقطاع الخاص ونشر تقديراتها في بعض نشرات الحسابات الوطنية، فإنها تقديرات تتصف بعدم الدقة والشمولية لنشاط القطاع المذكور بسبب صعوبة الحصول على الحسابات الختامية والبيانات الضرورية لهذا النشاط.

إن مشكلة البيانات ودوريتها هي السبب الرئيسي في تقدير الحسابات الوطنية بشكل عام وبيانات القطاع الخاص بشكل خاص. وفي ما يلي محاولة للتعرف إلى حجم هذا الأخير، وبالتالي مساهمة الأنشطة التي تنضوي تحت مظلة الاقتصاد غير الملاحظ في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك مساهمتها في سوق العمل الجزائري، وبخاصة ما يتعلق بالقطاع غير الرسمي.

٤ ـ القطاع غير المنظم أو غير الرسمي

يقصد بالقطاع غير المنظم ـ حسب بعض التعريفات ـ كل نشاط يمارس بصفة غير قانونية، وهنا تأتي أهمية تحديد الشروط لما هو غير منظم وما هو منظم، إذ إن النشاط غير القانوني يكون إما نشاطاً ممنوعاً وإما نشاطاً غير ممنوع ولكن يمارسه صاحبه دون ترخيص.

ولتحديد ما هو غير رسمي يجب التمييز بين العمال والمؤسسات كالتالي:

ـ تعرف المؤسسات غير المنظمة بتلك التي لا تملك ترخيصاً لممارسة المهنة، أو تلك التي لا تقوم بتأمين عمالها لدى صندوق الضمان الاجتماعي، أو تلك غير المسجلة لدى السجلات الرسمية الخاصة بالمؤسسات.

ـ يعرف العامل في القطاع غير المنظم بالأجير غير المصرح به لدى صندوق الضمان الاجتماعي، وتجدر الملاحظة إلى أن الحسابات الوطنية يجب أن تشمل حسابات القطاع غير المنظم مثل الإنتاج والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة، وذلك بإضافتها إلى القطاع المنظم المقابل لها حتى يتم الحصول على حسابات وطنية شاملة تعكس الوجه الحقيقي للاقتصاد الجزائري. كما أن القطاع غير المنظم أو غير الرسمي يلعب دوراً رئيسياً في خلق فرص العمل وتحقيق دخل وأحياناً دخل إضافي لشريحة كبيرة من أفراد المجتمع.

وقد تبنى المؤتمر الدولي الخامس عشر لإحصاءات العمل تعريفاً إحصائياً لهذا القطاع يعتمد على خصائص المشروعات أو الوحدات الإنتاجية العاملة في الاقتصاد وليس على أساس خصائص الأفراد أو طبيعة عملهم، وعلى هذا الأساس فإن الوحدة الإنتاجية في القطاع غير المنظم وفقاً للمؤتمر المذكور تعرف بأنها وحدة إنتاجية مملوكة من قبل أسرة أو أحد أفرادها، ولا تتمتع باستقلال قانوني عن هذه الأسرة أو الفرد المالك، ولا تمتلك استقلالاً مالياً عن مالكها، وبالتالي لا يمكن التمييز بين عوائد رأس المال والعمل والتنظيم كعناصر إنتاج.

ومن ناحية أخرى؛ يمكن استخدام البيانات المستخلصة من مسوح القوى العاملة في تقدير مساهمة القطاع غير الرسمي في الاقتصاد؛ فمثلاً يتم تقدير إعداد العاملين المأخوذ من تعداد السكان أو مسوح القوى العاملة وبين عددهم الوارد في المسوح الخاصة بالمشروعات لمختلف قطاعات الاقتصاد، وبالتالي واعتماداً على عدد العاملين المقدر في هذا القطاع يتم تقدير الإنتاج حسب النشاط الاقتصادي، من خلال توزيعهم على الأنشطة الاقتصادية وباستخدام مؤشرات مستمدة من القطاع الرسمي مثل إنتاجية العامل ومتوسط نصيب العامل من الرواتب والأجور وغيرها.

وتشير الدراسات التي تناولت القطاع غير الرسمي في الجزائر (د. بودلال ٢٠٠٧)[٥] إلى أنه يتميز بعدة خصائص منها: (١) سهولة الحصول على دخل؛ (٢) اكتساب خبراته بعيداً من التعليم الرسمي؛ (٣) تدني مستوى التعليم والمهارات؛ (٤) عدم خضوعه لضوابط إجرائية معقدة؛ (٥) يوفر فرص عمل لشريحة كبيرة من المجتمع.

وفي الاقتصاد الجزائري يمكن إرجاع النمو المتسارع في القطاع غير الرسمي إلى الأسباب التالية:

أ ـ الضغط على طلب العمل في القطاع الرسمي ومحدوديته؛

ب ـ البيروقراطية وطول الإجراءات التي تتطلبها أنشطة القطاع الرسمي؛

(٥) علي بودلال، «تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي،» (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، ٢٠٠٧)، ص ٣٣ ـ ٤٤.

ج ـ القصور في السياسات الاقتصادية الكلية التي من شأنها توسيع النشاط الاقتصادي الرسمي.

وتجدر الإشارة إلى أن المسح بالعينة الذي أعده المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي عام ٢٠٠٤ لدراسة القطاع غير الرسمي ودراسة منتدى رؤساء المؤسسات لسنة ٢٠٠٨ اعتمد ما يلي بالخصوص:

- المؤسسات الصغيرة التي تستخدم من شخص إلى أربعة أشخاص، وتضم الحرفيين والمتاجر الصغيرة وورش الصيانة والإصلاح... إلخ.
- السكان النشطون اقتصادياً في القطاع غير الرسمي خارج المنشآت، وتضم نوعين من الأنشطة الاقتصادية وهما: اقتصاد الرصيف، والأنشطة التي تمارس في المنازل.

ولتشخيص واقع هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري وإمكان شموله في الحسابات الوطنية الجزائرية يمكن تتبع وجوده في القطاعات الاقتصادية كما يلي:

أ ـ الزراعة والغابات وصيد السمك

بالرغم من التحسن الذي شهده هذا النشاط حيث حقق معدل نمو حقيقي بلغ حوالى ٥,٨ بالمئة في خلال الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٨ وذلك بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٤، فإن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفضت من ٥,٩ بالمئة عام ٢٠٠١ إلى حوالى ٢ بالمئة عام ٢٠٠٨. كما إن مساهمة هذا النشاط في هيكل الاستخدام انخفضت من ١٣ بالمئة عام ١٩٩٥ إلى حوالى ٤,٨ بالمئة عام ٢٠٠٨.

أما في ما يتعلق بالقطاع غير الرسمي في هذا النشاط فيمكن الحصول على بياناته من واقع المسوح الزراعية بالنسبة إلى المَزارع والتعاونيات التي يعمل فيها أقل من ٥ أشخاص ولا تمتلك حسابات ختامية لهذه المزارع.

كما تشمل بيانات القطاع غير الرسمي لهذا النشاط إنتاج الأسر الزراعية من بعض المنتجات بأسلوب غير مباشر، كإنتاج زيت الزيتون والحليب وإنتاج المناحل، وغيرها من الأنشطة الزراعية غير الرسمية والتي لا تغطيها المسوح الزراعية.

ب ـ الصناعات التحويلية

يشمل هذا النشاط العديد من الأنشطة التي تدخل تحت مظلة القطاع غير الرسمي، بحيث يتضمن العديد من الوحدات الإنتاجية التي قد تكون مسجلة أو غير مسجلة ولكن لا تغطيها المسوح الخاصة بالمنشآت الاقتصادية بخاصة تلك التي يعمل فيها ٥ أشخاص أو أقل من ١٠ أشخاص وذلك طبقاً للمسوحات التي يقوم بإعدادها كل من الديوان الوطني للإحصائيات والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي[٦].

(٦) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (C. N. E. S)، والديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر (O. N. S).

كما يتضمن هذا القطاع العديد من الأنشطة التي تصنف ضمن ما يعرف بالقطاع الصناعي غير الرسمي، مثل المنتجات الصناعية التي يتم إنتاجها داخل المساكن كخياطة الملابس وإنتاج الألبان ومشتقاتها، والصناعات الحرفية واليدوية التي يعمل بها أقل من ٥ أشخاص وليس لديها حسابات نظامية.

ج ـ التعدين والمحاجر الأخرى

باستثناء بعض الأنشطة التعدينية التي لها حسابات وسجلات رسمية مثل إنتاج ملح الطعام فإن أغلب منتجات هذا النشاط مثل الرمل والجبس والطين وغيرها لا توجد عنها بيانات رسمية منشورة.

وحتى يتم الحصول على بيانات عن هذا النشاط للوصول إلى حجم مساهمته في الإنتاج والناتج ومدى مساهمته في سوق العمل فإن الضرورة تتطلب إجراء مسوحات تتناول مختلف منتجاته وعدد القوى العاملة فيه.

د ـ تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق

تعتبر تجارة التجزئة من أهم الأنشطة الاقتصادية في الجزائر حيث يمكن ممارسة هذا النشاط في أي مكان، دون الحاجة إلى مكان محدد، كالمساكن والسيارات وفي الطرقات وفي الأسواق الشعبية التي تنتظم خلال أيام معينة من الأسبوع ويباع فيها جميع السلع سواء للاستهلاك المباشر أو المعمرة، وهي من أهم الأنشطة التي تصنف ضمن القطاع غير الرسمي.

أما نشاط تجارة الجملة والمحلات التجارية التي تمارس نشاطها من خلال مكان محدد وثابت فإن المسح السنوي لهذه الأنشطة يجب أن يغطي كل البيانات اللازمة لها، والتي من خلالها يتم تقدير الإنتاج والقيمة المضافة وغيرها من المتغيرات التي يتم تضمينها للقطاع المنظم لنشاط تجارة الجملة والتجزئة في الحسابات الوطنية.

أما في ما يتعلق بنشاط المطاعم والفنادق فيتم الحصول على بيانات الإنتاج والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة له من خلال المسوح الدورية التي تعدّها ويصدرها الديوان الوطني للإحصائيات، كما تتضمن هذه المسوح عدد العاملين في هذا النشاط، مع ملاحظة أن عدداً كبيراً من المطاعم والمقاهي التي تصنف ضمن القطاع غير الرسمي والتي يعمل فيها اقل من ٥ أشخاص ولا تمتلك حسابات نظامية، لا تتوافر عنها بيانات يمكن استخدامها في تقدير القيمة المضافة لهذا النشاط.

هـ ـ النقل والمواصلات والاتصالات

يقسم هذا النشاط إلى قسمين: **الأول**، يتعلق بالوحدات التي تقدم خدماتها للمجتمع بشكل قانوني وتمتلك ميزانيات وحسابات ختامية، وهذه تصنف ضمن القطاع الرسمي وتدخل بياناتها في الحسابات الوطنية، وتشمل المؤسسات وشركات النقل الجوي والبحري والنقل العام للركاب والبريد؛ **والثاني**، يتعلق بوحدات النقل الخاصة أو الفردية مثل سيارات الركوبة (الأجرة) وسيارات نقل الركاب والبضائع، وخدمات الاتصال والمعلومات، وإن كانت تعمل بشكل قانوني وبرخص رسمية إلا أنها تمتلك حسابات

منظمة، وبالتالي تصنف ضمن القطاع غير الرسمي أو غير المنظم لصعوبة الحصول على بياناتها لتقدير قيمة الإنتاج والدخل لها إلا من خلال المسوح التي يقوم بها الديوان الوطني للإحصائيات.

و ـ البناء والتشييد

يقسم العاملون في هذا النشاط في الاقتصاد الجزائري إلى قسمين:

القسم الأول: يتضمن المقاولين المسجلين والمقيّدين والمصنفين في السجلات الرسمية والذين يعتبرون ضمن القطاع الرسمي.

القسم الثاني: يتضمن العاملين في نشاط البناء والشيد وغير المرتبطين بأي جهة رسمية مثل عمال البناء والمرافق الصحية وما في حكمها، وهذه الفئة من القوى العاملة تصنف تحت القطاع غير الرسمي أو غير المنظم، وبالتالي من الصعب الحصول على بيانات عن نشاطها من صاحب العلاقة إلا من خلال إحصاءات ومسوحات القوى العاملة أو من تعدادات السكان أو من بحوث نفقات ودخل الأسر للوقوف على مساهمتها في الإنتاج والناتج ومعرفة عدد العاملين فيها ومدى مساهمتهم في سوق العمل.

ومن ناحية أخرى يمكن تقدير حجم الإنتاج للقطاع غير الرسمي في هذا النشاط بالاعتماد على إطار كامل برخص البناء التي تصدرها الهيئات الرسمية، الأمر الذي يحتاج إلى تركيب استبيان يتم من خلاله جمع البيانات اللازمة، مع ملاحظة صعوبة هذا الإجراء، وبخاصة أن هناك جزءاً كبيراً من الأبنية يتم دون ترخيص.

ز ـ الخدمات الاجتماعية والشخصية

يشمل هذا النشاط العديد من الخدمات التي يصعب إيجاد تعريف محدد لها، كالخدمات الشخصية مثل صالونات الحلاقة والتجميل والمغاسل وتنظيف المساكن وما في حكمها، والتي يغلب عليها الطابع الفردي وتصنف ضمن القطاع غير المنظم ولا يدخل نشاطها في تقديرات الحسابات القومية لعدم الحصول على بياناتها بالرغم من أن أغلبها يزاول بترخيص.

ح ـ خدمات المال والتأمين والعقارات وأصحاب الأعمال

تتنوع الخدمات التي يغطيها هذا النشاط وتشمل:

ـ **خدمات المال والتأمين**: التي تُعنى بالبيانات الخاصة بالمصارف العامة والخاصة وشركات التأمين؛ وهذه الخدمات تدخل ضمن ما يعرف بالقطاع الرسمي لتوافر البيانات والحسابات الختامية اللازمة لها كافة من المؤسسات والجهات الرسمية القائمة عليها.

ـ **العقارات**: وهذا النشاط يعتبر في أغلبه قطاعاً غير رسمي، ويتمثل بتأجير المساكن والعقارات، ويصعب الحصول على بياناتها لعدم وجود سجلات رسمية نظامية يتم من خلالها الحصول على القيمة الإيجارية لها.

ـ **خدمات أصحاب الأعمال**: وتشمل خدمات المحاسبة والمحامين ومحرري العقود والمهندسين وغيرهم. وبالرغم من أن هذه الأنشطة تعمل بتراخيص رسمية فإنها تصنف ضمن القطاع غير الرسمي لصعوبة الحصول على بياناتها وبخاصة ما يتعلق بعدد العاملين بها.

٥ ـ مساهمة القطاع غير الرسمي في التشغيل في الجزائر(٧)

تشير البيانات إلى أن القطاع غير الرسمي في الجزائر يستوعب عدداً كبيراً من القوى العاملة للظروف والأسباب التي سبقت الإشارة إليها. وذلك ما تؤكده دراسة لـ «منتدى رؤساء المؤسسات الجزائرية»، تقدر عوائد القطاع غير الرسمي في الجزائر بـ ٨,٥ مليار دولار، وتشكل ١٧ بالمئة من عوائد الأسر الجزائرية المنتجة، وما يعادل ١٣ بالمئة من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات.

ويعرف القطاع غير الرسمي بأنه جميع القطاعات الاقتصادية التي لا يكون لها وجود قانوني، باستثناء النشاطات الزراعية. ويتضمن القطاع غير الرسمي عمالة غير قانونية غير مصرح بها لدى مصالح الضمان الاجتماعي، ويمثل القطاع غير الرسمي جزءاً كبيراً جداً من الاقتصاد الجزائري. وكشفت دراسة أجريت في الثلث الثالث من سنة ٢٠٠٧، أن عدد العاملين في القطاع غير الرسمي في الجزائر بلغ ٣ ملايين شخص من إجمالي ٨,٢٥ مليون شخص، بنسبة ٣٥ بالمئة من القوة العاملة في الجزائر. وكشفت الدراسة التي حصلت «الرؤية الاقتصادية الجزائرية» على نسخة كاملة منها، أن تراجع إجراءات حماية السوق الجزائرية، سمح بنمو واردات السلع في الفترة بين ٢٠٠١ و٢٠٠٨، مستفيدة من تراجع الرسوم الجمركية من ١٦,٤ بالمئة إلى ٨,٨ بالمئة خلال الفترة نفسها، التي عرفت أيضاً القيمة الإدارية والحقوق الإضافية المؤقتة منذ ٢٠٠١. مضيفة أن التوجهات الحالية لانفتاح الاقتصاد الجزائري سلبية جداً، بناءً على تحليل حزمة من العناصر الرئيسة تضم التبادلات السلعية، وتبادل الخدمات مع بقية العالم، إلى جانب ضعف نتائج برامج إعادة تأهيل المؤسسات. وتسبب ارتفاع إجمالي الواردات بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٨، في انحسار حصة الشركات المحلية في السوق، وعرف القطاع الصناعي المحلي أكبر انحسار، مسجلاً نسبة نمو سلبية قدرت بـ ٢,٢ بالمئة، نتيجة المنافسة غير القانونية، وعدم تنافسية القطاع الصناعي، وهو ما فتح الباب للقطاع غير الرسمي ليغطي الطلب المتنامي على المنتجات الصناعية التي تراجعت أسعارها في السوق غير الرسمية، مستفيدة من رداءة نوعيتها وإلغاء الرسوم الجمركية، وهي الممارسات التي امتدت خلال السنوات الماضية لتشمل القطاع التجاري، الموسوم بمظاهر غياب «الفوترة»، وبالتالي تبخر ضريبة القيمة المضافة، والضمان وخدمة ما بعد البيع و«التصريح الجبائي».

وأكدت الدراسة الصادرة في بداية شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٩، أن واردات الجزائر من الصين والهند والبرازيل ومصر وتركيا وماليزيا وإندونيسيا، سجلت نسب نمو هائلة، كون هذه الدول تصعب فيها عملية مراقبة نوعية المنتجات الصناعية، وهي عادة دول معروفة بالتقليد. ورغم تفكيك التعريفة

(٧) «٢٠٠٨: الجزائر العاصمة،» منتدى رؤساء المؤسسات.

الجمركية على السلع المقبلة من بلدان الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي دخل حيز التنفيذ في الأول من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥، إلا أن السلع الآتية من بلدان آسيا واصلت ارتفاعها بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٨.

وإلى جانب تفاقم ظاهرة استيراد المنتجات المقلدة، ارتفعت حدة ظاهرة تزوير فواتير المواد المقلدة المستوردة، والتي شملت تقريباً جميع المنتجات، ومنها: النسيج والجلود وقطع الغيار، والمنتجات الإلكترونية والكهرومنزلية والخردوات، والعطور، والصناعات الغذائية، والأدوية، والسجائر. ويعود السبب الرئيس في تسويق هذه المواد المقلدة المجهولة المنشأ في غالب الأحيان، إلى غياب أو ضعف أساليب الرقابة على مستويات عدة من وزارة التجارة المختصة قانوناً بمراقبة العمليات التجارية على مستوى مختلف مراحلها، إلى وزارة الصحة والسكان التي لم تعد قادرة على لعب دورها الصحي في حماية الصحة العامة، وصولاً إلى وزارة العمل والحماية الاجتماعية المطلوب منها مراقبة سوق العمل وحماية العمال ضد التجاوزات الحاصلة في مجال الحماية الاجتماعية، إضافة إلى كل هذا خسارة الخزينة العامة لدخول هائلة؛ بسبب التهرب الضريبي.

وكشفت الدراسة أيضاً أن نمو واردات الجزائر من مختلف الخدمات فاق نسبة نمو واردات السلع، وأكدت أن واردات الخدمات غير «المفوترة» بلغت قيمتها الإجمالية ٢٠ بالمئة من إجمالي واردات السلع والخدمات، مسجلة نمواً سنوياً لا يقل عن ١١ بالمئة بين سنوات ٢٠٠٠ و٢٠٠٧. وإذا أخذنا بالاعتبار تأثير السعر فإن نسبة النمو السنوية تقدر بـ ١٩ بالمئة، وهي نسبة أعلى بكثير من نسبة نمو القيمة المضافة لجميع قطاعات النشاطات، ومنها البناء والأشغال العمومية التي لم تتجاوز ٦ بالمئة خلال الفترة المذكورة التي سجلت عجزاً صافياً في مجال تصدير الخدمات، وهو العجز المتزايد منذ منتصف التسعينيات. ويعود العجز نفسه في الجزء الأكبر منه إلى الانفتاح غير المراقب لاستيراد السلع والخدمات لمصلحة القطاع الخاص المحلي والأجنبي، الذي يستفيد آلياً من المعاملة نفسها الممنوحة للمتعاملين الجزائريين بمجرد دخول السلعة إلى السوق الجزائرية، وهذا في سياق التنازلات التي قبلتها الجزائر تحضيراً لدخولها إلى المنظمة العالمية للتجارة، رغم عدم تمتعها بالمزايا نفسها في تعاملاتها مع الاتحاد الأوروبي بعد توقيع اتفاق الشراكة.

وأكدت الدراسة وجود انحرافات كبيرة بسبب الانفتاح الفوضوي، وعدم وجود آليات الرقابة الكافية لمتابعة ودراسة الانعكاسات الحقيقية لخروج الدولة من بعض القطاعات الحساسة، خصوصاً الصحة والتكوين والاستشارة، ولاحظت توافر المناخ المساعد لتكوين شبكات «مافياوية» حقيقية، وبروز ممارسات غير أخلاقية مثل التلاعب بالفواتير من طرف الشركات في دول المنشأ والتهرب والغش الضريبي والجبائي.

بلغ عدد العمال غير المصرح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي في الجزائر ٣٥ بالمئة، يشتغلون في القطاع غير الزراعي، فضلاً عن ١٥ بالمئة من عمال القطاع الرسمي، وهي نسبة مرتفعة جداً حتى بالنسبة إلى القطاعات الرسمية.

وتبين الدراسة أن ٣٤ بالمئة من عمال القطاع غير الرسمي يشتغلون في مجال البناء، و٢٠ بالمئة في مختلف النشاطات المرتبطة بقطاع التجارة، و٦ بالمئة في قطاع النقل، مقابل ١٧ بالمئة بالنسبة إلى المهن المرتبطة بقطاعات النسيج والميكانيك والحلاقة والسياحة والخبازين والجزارين. وتخسر الخزينة العمومية ما يعادل ٧ بالمئة من عوائد الضريبة على الدخل، فيما خسر الضمان الاجتماعي ٢٠ بالمئة، وهو ما يعادل ٥٨٥ مليون دولار بالنسبة إلى عوائد الضريبة على الدخل، و١. ٧ مليار دولار بالنسبة إلى دخول صندوق الضمان الاجتماعي، وهو المبلغ الذي يكفي لسد العجز السنوي لمنظومة الضمان الاجتماعي. وتقدر الخسائر الجبائية، وخصوصاً ضريبة القيمة المضافة بـ ٣٠٠ مليون دولار. وتعدت الانعكاسات السلبية لاتساع القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري الجوانب المادية، إلى مظاهر نفسية خطيرة جداً، حيث أصبح المجتمع الجزائري بمختلف مكوناته ينظر إلى السوق غير الرسمية على أنها شيء طبيعي.

وكشفت الدراسة أن العمل في السوق غير الرسمية لم يعد مقتصراً على المهن الثانوية البسيطة، بل امتد إلى التخصصات التي تتطلب تكويناً عالياً. ويشتغل ١٨ بالمئة من أطباء الأسنان في السوق غير الرسمية، و١٦ بالمئة من المهندسين المعماريين، و١٥ بالمئة من المهندسين في الإعلام الآلي، و١٤ بالمئة من المحامين، و٩ بالمئة من الخبراء المحاسبين، و٥ بالمئة من الأساتذة، و٤ بالمئة من المختصين في الصحة.

وتؤكد الأرقام نفسها أن عدداً كبيراً من عمال القطاع غير الرسمي والعمال المؤقتين، ٤٩ بالمئة منهم غير مصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي، أي أنهم مجرد عمال فقراء؛ بسبب هشاشة الوظائف التي يشغلونها، وعدم ديمومتها وتواضع عائدها المادي الذي لا يتعدى في أحسن الحالات ١٥٠ دولاراً شهرياً.

ويتوزع العمال في القطاعات القانونية على: التجارة، والإدارة العمومية والخدمات ٥٣,٤ بالمئة، الزراعة ١٨,١ بالمئة، والبناء والأشغال العمومية ١٤,٢ بالمئة، والصناعة ١٤,٢ بالمئة. أما القطاعات التي توفر فرصاً أعلى، فهي قطاعات التجارة والإدارة العمومية، كما أن عمال القطاع الفلاحي لا يشتغلون سوى ٥٠ إلى ٦٠ يوماً في السنة، ويعرف قطاع البناء والأشغال العمومية ديناميكية بفضل الإنفاق العمومي للتجهيز، أما الصناعة فأصبحت تشغل عدداً أقل من العمال، وحصتها في التشغيل تراجعت بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٨.

أ ـ القطاع التجاري غير الرسمي

يشكل القطاع التجاري أكبر نسبة من النشاطات الموازية، فمن بين ١,١٤ مليون شخص يشتغلون في القطاع التجاري، يشتغل ٥٤٨ ألفاً بصفة قانونية، مقابل ٥٩٢ ألفاً يشتغلون بطريقة غير قانونية، أو ينشطون من دون وجود قانوني لنشاطهم، ويوجد من بين الذين يشتغلون بطريقة قانونية ١٠٠ ألف غير مصرح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي، وبإضافة الرقم نفسه إلى الذين يشتغلون بصفة قانونية، يرتفع العدد إلى ٧٠٠ ألف وظيفة غير قانونية، وهو ما يعادل ٦٠ بالمئة من العاملين في القطاع التجاري.

وبلغت مساهمة القطاع التجاري في الناتج الداخلي سنة ٢٠٠٧ ما قيمته ١٧ بالمئة من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات، و٢٥ بالمئة من فائض الاستغلال خارج القطاع، وهو مستوى متواضع بالنظر إلى العدد القليل للمؤسسات التجارية البالغة عددها ٣٣٠ ألف مؤسسة موزعة على ٢٢٨ ألف مؤسسة تنشط في قطاع التجزئة، و٣٠ ألفاً في نشاط الجملة، و٢٥ ألف شركة استيراد.

أحد المؤشرات الرئيسية التي يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم التشغيل غير الرسمي، إضافة إلى الانخفاض في أرقام البطالة الرسمية، هي طبيعة ونوعية فرص العمل، فقد لعب القطاع غير الرسمي دوراً هاماً في عملية إحداث فرص العمل، وبما أن الأنشطة غير الرسمية والعمالة الناقصة تصل إلى نسبة كبيرة، فإن ذلك يجعل معدلات العمالة والبطالة تفقد دلالتها.

لقد شكل القطاع غير الرسمي في الجزائر نسبة ٢٧ بالمئة من مجموع العمالة في سنة ٢٠٠٧، مرتفعاً من ٢٠ بالمئة في سنة ٢٠٠٠ وبما أن جميع عمليات التشغيل الحكومي توصف بأنها رسمية، فإن هذا المؤشر يميل إلى التقليل من شأن المساهمة الحقيقية للقطاع غير الرسمي في استحداث فرص العمل. إن حصة التشغيل غير الرسمي بلغت ٤٢,٦ بالمئة في سنة ٢٠٠٧، مرتفعة من ٣٤,٩ بالمئة إذا أخذنا في الاعتبار فقط عمليات التشغيل في القطاع الخاص في المناطق الحضرية. وفقاً لذلك، فإن مساهمة القطاع غير الرسمي في استحداث فرص العمل على مدى الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٧. تصل إلى ١٥٠ ألف منصب جديد كل سنة أي ما يعادل ٤٥ بالمئة من فرص العمل المستحدثة خلال تلك الفترة. وتظهر الإحصاءات الرسمية أن انخفاضاً في معدل البطالة صار جنباً إلى جنب مع تنامي القطاع غير الرسمي، وفي حين انخفض معدل البطالة من ٣٠ بالمئة إلى١٠ بالمئة تقريباً على مدى العقد الماضي، ازدهر القطاع غير الرسمي، وارتفعت مساهمته في جميع المناصب التي وفرها الاقتصاد من ٢٠ بالمئة في عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ٢٧ بالمئة في عام ٢٠٠٧. وهذا ما يوضحه الجدول الرقم (١):

الجدول الرقم (١)

عمالة القطاعين العام والخاص ومعدلات البطالة

(الأرقام بالنسبة المئوية)

السنوات	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
حصة القطاع غير الرسمي من مجموع العمالة	٢٠,٢	٢١,٢	٢١,١	٢١,١	٢٥,٧	٢٦,٨	٢٧,٦	٢٧,٠
حصة القطاع غير الرسمي في عمالة القطاع الخاص في المناطق الحضرية	٣٤,٩	٣٦,٧	٣٦,٦	٣٦,٤	٤٢,١	٣٤,٠	٧٣,٨	٤٢,٦
معدل البطالة	٢٩,٧	٢٧,٣	٢٥	٢٣,٧	١٧,٧	١٥,٣	١٢,٣	١٣,٨

المصدر: الحسن عاشي، «مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق: تحديات البطالة في العالم العربي،» **أوراق كارينغي** (مؤسسة كارينغي للسلام الدولي)، العدد ٢٣ (حزيران/ يونيو ٢٠١٠)، ص ١١.

وتجدر الملاحظة هنا إلى استخدام معيار عدد العاملين من شخص واحد إلى أربعة أشخاص في مؤسسات القطاع غير الرسمي، وهي الآلية المتبعة في أغلب مسوحات القطاع المذكور في الجزائر وعدد من البلدان العربية. لقد فاقم القطاع غير الرسمي في الجزائر معدل البطالة لأن السوق الرسمية لم تتمكن من امتصاص طلبات العمل من العارضين أو التقليل منه على الأقل. ويتمثل القطاع غير الرسمي بمختلف الأنشطة الاقتصادية التي تدور في نطاق غير قانوني، سواء بالتهرب الضريبي وعدم التصريح برقم العمال، أو عدم التقييد بالمعايير الدولية في العمل... إلخ. وتشير الإحصاءات إلى أنه في سنة ٢٠٠٣ تحصّل أكثر من ١٣٠٠٠٠٠ شخص على دخل من هذا القطاع؛ حيث ساهم هذا الاقتصاد في السنة نفسها بامتصاص ١٧,٢ بالمئة من البطالة حسب إحصاءات (CNES). ويبين الجدول الرقم (٢) تطور العمل غير الرسمي ضمن العمل الرسمي في الفترة ١٩٩٢ ـ ٢٠٠٣.

الجدول الرقم (٢)

تطور العمل الرسمي وغير الرسمي في الجزائر

(الوحدة بالآلاف)

البيان / السنة	١٩٩٢	١٩٩٧	١٩٩٩	٢٠٠٣
العمل الرسمي	٤٢٨٦	٤٦٨٤	٥١٦٢	٦٠٢٧
العمل غير الرسمي	٦٨٨	١١٣٢	٩١١	١٢٤٩
المجموع	٤٩٤٧	٨١٥	٦٠٧٣	٧٢٧٦
نسبة العمل غير الرسمي	١٣,٨	٤,١٩	١٥	٢,١٧

المصدر: **الاقتصاد غير الرسمي: حقائق وأوهام** (الجزائر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٤)، ص ٣٣ ـ ٣٩.

نلاحظ من خلال الجدول الرقم (٢) أنه قبل سنة ١٩٩٠ لم يكن للعمل غير الرسمي أثر ملموس نظراً إلى السياسة الاستثمارية المولدة للشغل؛ فلم يكن هناك عمال في القطاع. ولكن بإدخال إصلاحات سنة ١٩٩٥ التي نجم عنها تسريح كبير للعمال بسبب الخوصصة وغلق مؤسسات اقتصادية كانت توظف نسباً معتبرة من المواطنين، وتم تحويل اليد العاملة من الاقتصاد الرسمي إلى القطاع غير الرسمي.

وحسب دراسة خاصة بالبنك العالمي في أيار/ مايو ١٩٩٩ تطورت النشاطات غير الرسمية في الجزائر في قطاع البناء والأشغال العمومية، والفنادق، والأسواق... إلخ، واتسعت بصورة كبيرة نظراً إلى استيعابها طلبات العمل التي تجاهلها القطاع الرسمي. وبلغ عدد العمال غير المصرح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي في الجزائر ٣٥ بالمئة، يشتغلون في القطاع الزراعي، فضلاً عن ١٥ بالمئة من عمال القطاع الرسمي، وهي نسبة مرتفعة جداً حتى بالنسبة إلى القطاعات الرسمية. وتبين الدراسة أن ٣٤ بالمئة من عمال القطاع غير الرسمي يشتغلون في مجال البناء، و٢٠ بالمئة في مختلف النشاطات المرتبطة

بقطاع التجارة، و٦ بالمئة في قطاع النقل، مقابل ١٧ بالمئة بالنسبة إلى المهن المرتبطة بقطاعات النسيج والميكانيك والحلاقة والسياحة والخبازين والجزارين.

وتخسر الخزينة العمومية ما يعادل ٧ بالمئة من عوائد الضريبة على الدخل، في حين خسر الضمان الاجتماعي ٢٠ بالمئة، وهو ما يعادل ٥٨٥ مليون دولار بالنسبة إلى عوائد الضريبة على الدخل، و١,٧ مليار دولار بالنسبة إلى دخول صندوق الضمان الاجتماعي، وهو المبلغ الذي يكفي لسد العجز السنوي لمنظومة الضمان الاجتماعي. وتقدر الخسائر الجبائية، خصوصاً ضريبة القيمة المضافة بـ ٣٠٠ مليون دولار(٨). وتعدت الانعكاسات السلبية لاتساع القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري من الجوانب المادية إلى مظاهر نفسية خطيرة جداً، حيث أصبح المجتمع الجزائري بمختلف مكوناته ينظر إلى السوق غير الرسمية على أنها شيء طبيعي. وأصبح المجتمع لا يتأفف أبداً من انتشار المواد المقلدة وانحسار القطاع الرسمي؛ بل أصبحت السلع الجزائرية غريبة في السوق المحلية. وأصبحت الحكومة مع الوضع نفسه، لا تنزعج من وجود ٣ ملايين جزائري يشتغل في ما يعرف بـ «السوق السوداء»، وهو ما يعادل ٤٠ بالمئة، كما أنها أصبحت لا تنزعج من الخسائر التي تتكبدها الخزينة سنوياً ما دامت عائدات المحروقات بإمكانها تغطية العجز السنوي في الموازنة العامة التي تعتمد على الجباية البترولية. وكشفت الدراسة أن العمل في السوق غير الرسمية لم يعد مقتصراً على المهن الثانوية البسيطة. وتؤكد الأرقام نفسها أن عدداً كبيراً من عمال القطاع غير الرسمي والعمال الموقتين بما يعادل ٤٩ بالمئة منهم غير مصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي.

ب ـ تطور التشغيل غير الرسمي في الجزائر

بعد التعرض إلى المفاهيم الأساسية في القطاع غير الرسمي والتشغيل غير الرسمي وخصائصه بصفة خاصة، كان تركيزنا في ذلك على التشغيل غير الرسمي بالتحديد حيث كان الهدف من ذلك محاولة إحصاء العمالة المصنفة في خانة التشغيل غير الرسمي، التي هي في حد ذاتها مهمة صعبة باعتراف من الإحصائيين؛ ومن جهة أخرى نجد أن إحصاء عمالة التشغيل غير الرسمي يعطينا نظرة حول حجم العمالة المشتغلة دون أن تسجل ضمن الإحصاء الرسمي الخاص بهذه الأخيرة. ولذلك حاولنا من خلال الجدول الرقم (٣) أن نبين تطور نسبة عمالة التشغيل غير الرسمي.

الجدول الرقم (٣)

تطور نسبة عمالة القطاع غير الرسمي نسبة إلى إجمالي العمالة المشتغلة

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
النسبة المئوية للعمالة في القطاع غير الرسمي من نسبة إجمالي العمالة المشتغلة	٢٠,٢	٢١,٢	٢١,١	٢١,١	٢٥,٧	٢٦,٨	٢٧,٦	٢٧

المصدر: Lachen Achey, «Substituer des Emplois précaires à un chômage élevé: Les Défis de l'emploi au maghreb,» Carnegie middle East Center, no. 11 (Novembre 2010), p. 10.

(٨) **الاقتصاد غير الرسمي: حقائق وأوهام** (الجزائر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٤)، ص ٧٤ ـ ٧٨.

يتضح من خلال الجدول الرقم (٣) أن: مساهمة القطاع غير الرسمي في مجال التشغيل تأخذ منحنى تصاعدياً، بحيث بلغت نسبة العمالة في هذا القطاع سنة ٢٠٠٧ ٢٧ بالمئة بعدما كانت سنة ٢٠٠٠ حوالى٢٠ بالمئة، وهذا ما يعكس حجم العمالة الذي يشغله القطاع غير الرسمي في الجزائر، وبالتالي إغفال مساهمة ودور هذا القطاع في استغلال نسبة معتبرة من العمالة، بحيث نجد أن القطاع غير الرسمي يخلق ما يقارب ١٥٠,٠٠٠ منصب عمل سنوياً خلال الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧. الأمر الذي أصبح يشغل اهتمام الدولة في محاولة منها لاحتواء مثل هذه الظاهرة ويجنب تسرب اليد العاملة إلى هذا القطاع حتى تعكس عملية إحصاء العمالة نتائج الواقع الحقيقي لسوق العمل الجزائري.

ثانياً: مناهج تقدير حجم القطاع غير الرسمي

هناك مجموعتان من الأساليب لتقدير الاقتصاد غير المنظم: تسمى **الأولى** الأساليب المباشرة التي تقوم على أساس تقدير الأنشطة التي تتم في الاقتصاد غير المنظم، وهناك **الثانية** التي تسمى الأساليب غير المباشرة التي تحاول اكتشاف الآثار الناجمة عن هذا الاقتصاد(٩).

وفي ما يلي نعرض المداخل المختلفة التي تناولت تقدير حجم القطاع غير الرسمي.

١ ـ مدخل الفروق بين الدخل والإنفاق.

٢ ـ مدخل المراجعات الضريبية.

٣ ـ مدخل سوق العمل.

٤ ـ المداخل النقدية.

٥ ـ أسلوب معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب.

٦ ـ أسلوب المبادلات.

٧ ـ أسلوب الوحدات النقدية ذات القيمة المرتفعة.

٨ ـ التهرب الضريبي والطلب على النقود (أسلوب تانزي)(١٠).

١ ـ الآثار السلبية للقطاع غير الرسمي

إن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ذات أبعاد متعددة بشكل بالغ التعقيد، حجمها وأسبابها وخصائصها والنتائج المترتبة عليها لم تفهم بعد بالكامل. إن وجود القطاع غير الرسمي لا يؤدي إلى تشويه بيانات الناتج الداخلي الخام فحسب؛ وإنما يؤثر في معلومات معظم جوانب النشاط الاقتصادي مثل مستويات التشغيل والبطالة وأنماط توزيع الدخل ومستويات الادخار الحقيقي في المجتمع.

(٩) V. Tanzi, «The Underground Economy and Tax Evasion on the States: Estimations and Implications,» *Banca Nacionale del Lavaro Quarterly Review*, vol. 35 (1982).

(١٠) المصدر نفسه.

٢ ـ الآثار الإيجابية للقطاع غير الرسمي

ترتكز معظم الدراسات التي تمت على القطاع غير الرسمي أساساً على الجوانب السلبية التي يحملها وجود مثل هذا الاقتصاد سواء على مستوى التحليل الاقتصادي الكلي أو الجزئي، إلا أن ذلك لا يعني أنه لا توجد آثار إيجابية لمثل هذا الاقتصاد، إذ يشير ميروس وسميث[١١] إلى أن هناك بعض الفوائد المرتبطة بوجود القطاع غير الرسمي على المستوى الوطني نذكر منها ما يلي:

- ـ قطاع أكثر ديناميكية ومرونة لسهولة الالتحاق به.
- ـ أكثر سرعة واستجابة للتغيرات التي تحدث في ظروف السوق.
- ـ يقوم بخفض الفوارق في الدخول.
- ـ عامل مقلص للبطالة والفقر.
- ـ يساعد صانعي السياسة على تبني عملية التعديل الهيكلي المطلوبة.
- ـ يعد ضرورة لعملية الاستقرار الاقتصادي في الاقتصادات الحديثة أمام جمود المنظومة الرسمية[١٢].

٣ ـ تقدير القيمة المضافة للقطاع غير الرسمي

إن احتساب القيمة المضافة وغيرها من المتغيرات في الحسابات الوطنية الجزائرية يعتمد على كم هائل من البيانات والميزانيات والحسابات الختامية التي يتم الحصول عليها من مختلف القطاعات والمؤسسات والشركات.

وللوصول إلى تقدير للقيمة المضافة للقطاع غير الرسمي يمكن استخدام الطريقة التالية:

عدد العاملين: قدّر متوسط الإنتاجية للمشتغلين في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية لعام ٢٠١٠ بحوالى ٢٥٥٠٠ دينار جزائري للمشتغل، وذلك من بيانات الحسابات الوطنية للفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠١٠، وحيث إن عدد العاملين في القطاع غير الرسمي قدر بحوالى ٣,٨٥٠,٠٠٠ عامل لعام ٢٠١٠، فإن القيمة المضافة للقطاع غير الرسمي تقدر بحوالى ١٥٠,٠٠٠ مليون دينار، وذلك يعني أن مساهمة القطاع المذكور في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي تبلغ حوالى ٢٣ بالمئة[١٣].

ويمكن لهذه النسبة أن ترتفع إلى حوالى ٢٥ بالمئة وربما إلى ٣٠ بالمئة إذا ما أضيفت إليها القيمة المضافة للأنشطة الأخرى التي تصنف تحت ما يعرف بالاقتصاد غير الملاحظ والتي لا تتوافر عنها بيانات، وهي النسبة التي قدرها تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والديوان الوطني للإحصائيات.

---

(١١) Rolf Mirus et Roger Smith, «Canada's Underground Economy,» *Canadian Business Review*, vol. 21 (1994), pp. 25-29.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٥ ـ ٢٩.

(١٣) علي بودلال، «مقاربة عملية للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر،» **معالم وآفاق التنمية الاقتصادية** (جامعة الرباط)، (٢٠١٢)، ص ٠٧ ـ ٢١.

ثالثاً: الرؤية المستقبلية لاحتواء ظاهرة القطاع غير الرسمي

إن الحسابات الوطنية الجزائرية تعتبر الأداة الرئيسية لإعداد الخطط الإنمائية والميزانيات والدراسات التقويمية وغيرها من الدراسات والتقارير التي يعتمد عليها صانعو القرارات وواضعو السياسات، وتتطلب الضرورة الاهتمام بالبيانات اللازمة من مختلف مصادرها لتقدير حسابات وطنية فعلية تأخذ بالحسبان الأنشطة الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية كافة.

وفي ما يتعلق بالقطاع غير الرسمي الذي يعتبر جزءاً من الاقتصاد غير الملاحظ لا بد من تأكيد أهمية وجود تعريف محدد وواضح للقطاع غير الرسمي بما يتسق والتعريفات والتوصيات الدولية بالخصوص، ومن ثم وضع رؤية مستقبلية لهذا القطاع الذي أصبح محل اهتمام الكثير من الدارسين والمخططين لاتساعه وزيادة حجمه ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي واكتساحه لسوق العمل.

وفي هذا الخصوص، وحتى يتم تجميع أكبر حجم من البيانات عن القطاع غير الرسمي وتضمينها في الحسابات الوطنية الجزائرية لتصبح أكثر شمولاً وتعبيراً عن النشاط الاقتصادي بمتغيراته كافة، فإنه يقترح أن يقوم الديوان الوطني للإحصائيات والقطاعات والجهات ذات العلاقة بإعداد المسوح الاقتصادية والأسرية وفقا للأساليب المتعارف عليها، على أن تكون دورية ومنتظمة وتضم البيانات كافة التي تخص القطاع غير الرسمي وباقي الأنشطة التي تدخل ضمن ما يعرف بالاقتصاد غير الملاحظ، مع توفير الدعم والعناصر اللازمة لإعداد هذه المسوح وتحليلها.

ويجب اتخاذ الإجراءات التالية لإدماج القطاع غير الرسمي في الجزائر[١٤] من أجل توسيع قدرته على استحداث فرص العمل وتوليد الدخل: تتطلب إزالة العقبات التي تحاول عرقلة هذا القطاع وتسهيل عملية الإدماج في القطاع غير الرسمي إيجاد صيغ مبتكرة لتدريب المشتغلين في القطاع غير الرسمي تتلاءم وإمكاناتهم من ناحية النشاط الذي يمارسونه وطبيعته، وتحسين الموارد المالية لهذا القطاع، وإتاحة المجال أمام المشتغلين للوصول إلى مؤسسات التمويل الحديثة لتوسيع طاقتهم الإنتاجية وتجديدها، وتسهيل الحصول على التراخيص المطلوبة.

خاتمة

يتضح من خلال الدراسة التي عرضناها أن القطاع غير الرسمي في الجزائر يحتل حيزاً هاماً، سواء من حيث مساهمته في قوة العمل، أو من حيث الوظائف التي يؤديها. ومن غير المتوقع أن تتضاءل أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري نظراً إلى توقع استمرار العوامل التي أدت إلى توسعه لفترة غير قصيرة من الزمن. ولما كان القطاع غير الرسمي يواجه صعوبات قليلة تضعف إنتاجيته ولا يخلو من ممارسات غير سليمة تنعكس سلباً على الاقتصاد الجزائري فإن الحاجة تدعو إلى ايلاء هذا القطاع مزيداً من الاهتمام والرعاية وإلى المبادرة إلى اتخاذ الخطوات الكفيلة بتطوير إنتاجيته وتنظيمه وحماية العاملين فيه. في

(١٤) بودلال، «تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي،» ص ١١٤ ـ ١١٧.

الواقع؛ إن القطاع غير الرسمي ظاهرة متعددة الأسباب ومتشعبة الأبعاد، والقضاء عليه مسألة صعبة؛ ففي جميع الدول المتقدمة والنامية يتعايش القطاع غير الرسمي جنباً إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي، ومن ثم يصبح السبيل الوحيد أمام صانعي السياسة الاقتصادية في محاولة البحث عن علاج يناسب طبيعة الأسباب التي تقف وراء الظاهرة، لأنه اقتصاد يجب توجيهه مؤقتاً إلى أنشطة تخلق مناصب شغل لا تمس الاقتصاد الوطني، وذلك ما دام القطاع المنظم عاجزاً على خلق مناصب شغل كافية لامتصاص البطالة والفقر، لأنه قطاع يفتح سبيلاً آخر للتنمية في الدول النامية ويعتبر بديلاً لسد بعض الثغرات التي تخلق في القطاع الرسمي. لهذا تعتمد الجزائر على استراتيجيا لمعالجة ظاهرة القطاع غير الرسمي والتخفيف منها ترتكز أساساً على نموذج جديد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتكييف مؤسساتها وإطارها القانوني. وتستند الاستراتيجيا الجديدة إلى تحسين الإطار الاقتصادي من طريق مواصلة الإصلاحات الاقتصادية، وتهدف إلى التدخلات على المستوى الوطني والقطاعي مثل التنمية الزراعية على مستثمرات فلاحية مصغرة، والدعم الفلاحي، وإنشاء مؤسسات مصغرة، وخلق صناديق لدعم تشغيل الشباب، وتسهيل الحصول على السجل التجاري، وإزالة القيود البيروقراطية، وأخيراً إصلاح النظام الضريبي.

التوصيات

في ضوء النتائج المستخلصة من الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

١ ـ توسيع القطاع الرسمي ليحل تدريجياً محل القطاع غير الرسمي.

٢ ـ تسهيل الإجراءات الإدارية (التراخيص الإدارية، الإجراءات المالية والتجارية... إلخ).

٣ ـ استيعاب اليد العاملة القادمة إلى سوق العمل، زيادة الناتج الداخلي الإجمالي.

٤ ـ تحسين الرواتب والأجور في القطاع الرسمي، بما يضمن تحسين مستوى الدخل ورفع القدرة الشرائية.

٥ ـ ضرورة وجود تسيير جيد لغلق المجال أمام انتشار الرشوة والفساد والبيروقراطية ■

للاشتراك في مجلة

بحوث اقتصادية عربية

(تصدر المجلة باللغة العربية فصلياً)

- **الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد الجوي):**

١٠٠ دولار أمريكي	للحكومات والمؤسسات، في أقطار الوطن العربي
١٢٠ دولاراً أمريكياً	للحكومات والمؤسسات، خارج الوطن العربي
٧٠ دولاراً أمريكياً	للأفراد، في أقطار الوطن العربي، كافة
٩٠ دولاراً أمريكياً	للأفراد في أوروبا
١٠٠ دولار أمريكي	للأفراد في أمريكا وسائر الدول (عدا أوروبا)

يرجى تسديد المبلغ كما يلي:

(١) إمّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على أحد المصارف الأجنبية.

(٢) أو بتحويل إلى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم (390-3800022-003) بالدولار الأمريكي بنك بيبلوس ـ فرع الحمرا ـ السادات ص.ب: ٥٦٠٥-١١ ـ بيروت ـ لبنان ـ تلكس Bybank 44078- LE 41601 ـ تلفون: ٧٣٦١٥٢ ـ ٣١/ ٢٥٥٦٢٠.